مجلـة التطوير العلمي للدراسات والبحوث
Journal of Scientific Development for Studies and Research (JSD)
المجلد الثالث، العـدد: 11 (2022)، Volume 3, Issue 11

حدود المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر وتونس: العقبات والتحديات (216-233)

أ. سامية بن يحي * د. خديجة زياني *
جامعة الجزائر

Limits of Women's Political Participation in Algeria and Tunisia: Obstacles and Challenges

Ms. Samia Benyahia Researcher
Faculty of Law and Political Science,University Alger, samia20171935@outlook.fr
Dr. Khedidja Ziani
Political Faculty of Law and Political Science,University Alger, khedidja.ziani@gmail.com

ملخص:

تبحث هذه الدراسة مقاربة التمكين السياسي للمرأة في الجزائر وتونس من خلال دراسة متغير صنع القرار والمشاركة السياسية، إذ تتمتع المنطقة العربية بأقل مشاركة للمرأة في الحياة السياسية عالميا، وبالرغم من وضع المرأة العربية الآخذ في التحسن بشكل عام إلّا أن هناك العديد من الفجوات الحرجة، والتحديات التي يواجهها تمكين المرأة في مناصب صنع القرار والسلطة.

إن الهدف من هذه الدراسة هو تحليل معوقات المشاركة السياسية للمرأة في تونس والجزائر، وتحديد العقبات المختلفة التي تقف حاجزا أمام تمكين مشاركة المرأة العربية في السياسة وصنع القرار ما يتحتم عنه الإجابة على اشكالية هامة تتمحور حول العوامل المتحكمة في تعزيز المشاركة السياسية وصنع القرار للمرأة في تونس والجزائر، والتي ترتبط أكثر بالعوامل الثقافية، والاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والقانونية، وقد توصلت الدراسة إلى أن تعزيز الحريات المدنية وارتفاع مؤشر التنمية والعملية الانتخابية والتعددية عناصر ايجابية من شأنها زيادة المشاركة السياسية للمرأة العربية.

الكلمات المفتاحية: المشاركة السياسية، صنع القرار، الديمقراطية، الجزائر، تونس.

Abstract:

This study examines the approach to political empowerment of women in Algeria and Tunisia by studying the variable of decision-making and political participation, as the Arab region has the lowest participation of women in political life globally, and despite the improvement in the status of Arab women in general, there are many critical gaps, and challenges faced by empowering women in positions of decision-making and power.

The aim of this study is to analyze the obstacles to women's political participation in Tunisia and Algeria, which stand as a barrier to enabling Arab women's participation in politics and decision-making. More on cultural, social, political, economic, and legal factors. The study concluded that the promotion of civil liberties, a high indicator of development, the electoral process and pluralism are elements that will increase the political participation of Arab women.

Keywords: Political participation, decision-making, democracy, Tunisia, Algeria.

مقدمة:

لطالما مثّلت المشاركة السياسية جوهر الديمقراطية، باعتبارها الوجه الذي يعكس تقييم نجاح النظام الديمقراطي في أي دولة، ورغم الجهود المبذولة على مستوى الدول تظل مشاركة المرأة السياسية الحلقة الأضعف مقارنة بالرجل خاصة في المنطقة العربية، فالقرار والمشاركة السياسية أمر أساسي لتحقيق المساواة والتنمية المستدامة والسلام والديمقراطية وإدماج وجهات نظر المرأة عالميا وعربيا أضحى ضرورة حتمية في عمليات صنع القرار، ففي القرن الحادي والعشرين، تواجه النساء عقبات في مشاركتهن السياسية في جميع أنحاء العالم، بما فيها المرأة العربية بشكل عام وفي الجزائر وتونس بشكل خاص على المستوى الاجتماعي والسياسي ممثلة تمثيلا ناقصا في البرلمان، بل بعيدا عن مستويات صنع القرار، وقد اعتبرت الأهداف الإنمائية للألفية أن مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في السلطة، وصنع القرار تعد جزءًا من حقها الأساسي للمشاركة في الحياة السياسية، وفي صميم المساواة بين الجنسين، لهذا تم تطوير استراتيجيات تمكين المرأة العربية وزيادة مشاركتها في السياسة من خلال عديد الاتفاقيات والبروتوكولات، ومع ذلك لم تثبت فعاليتها بعد في تحقيق التكافؤ بين الجنسين في أعلى التصنيفات الحكومية، خاصة في المنطقة العربية التي سجلت وفق الإحصائيات مستويات مشاركة ضعيفة عالميا، ومن هنا كان لزاما علينا دراسة العوامل التي تعوق أو تسهم في تسهيل تمكين المشاركة السياسية للمرأة العربية من خلال دراسة حالتي الجزائر وتونس التي تختلف في البلدين باختلاف مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية والجغرافيا والثقافة، ونوع النظام السياسي وهو ما جعلنا نطرح اشكالية الدراسة التالية: **ما هي العوامل المتحكمة في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر وتونس؟**

هذه الإشكالية جعلتنا نطرح الفرضيات الدراسية الآتية:

- تعدد استراتيجيات الإصلاح يزيد من نسبة المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر وتونس.
- تغيير طبيعة النظام يؤدي إلى تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر وتونس.

تندرج أهمية الدراسة ضمن الأهمية التي تشكلها مشاركة المرأة السياسية للأنظمة العربية ودورها الفعال في التنمية الشاملة للمجتمعات العربية من جهة شكل تمكين المرأة سياسيا في كل من الجزائر وتونس أهم أبرز قضايا الدفاع عن حقوق الانسان والمرأة العربية وبشكل خاص ضمن الاهتمام بالفرد كمحور أساسي للتنمية. وهي دراسة تهدف إلى:

- استكشاف أبرز العوامل والتحديات التي تواجه المرأة في تعزيز المشاركة السياسية من خلال دراسة حالتي الجزائر وتونس.
- الوقوف على أبرز الحلول المستقبلية لتمكين المرأة سياسيا في الجزائر وتونس.

تعد المقاربة النسوية feminism أبرز المقاربات التي أكدت على دور المرأة وأحقية مشاركتها في صنع القرار سواء عالميا أو على مستوى الحكومات في ظل الهيمنة الذكورية التي أدت إلى تهميش واقصاء المرأة في مجال السياسة العالمية

ومواقع صنع القرار. ومن جهة يؤكد لنا اقتراب التمكين الذي اعتمده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضرورة تمكين المرأة العربية من خلال تفعيل أدوارها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا كمؤشر من مؤشرات قياس التنمية المستدامة.

إن دراسة موضوع المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر وتونس يستدعي الاعتماد على تعددية المناهج، إذ يساعدنا المنهج الوصفي التحليلي على تقديم تحليل دقيق يصف العوامل التي تتحكم في تمكين مشاركة المرأة سياسيا في الجزائر وتونس، ثم المنهج التاريخي من أجل الوقوف على تطور المشاركة السياسية في كل من الجزائر وتونس بالإضافة إلى المنهج الإحصائي من خلال عرض وتبويب وتفسير، ثم تحليل مختلف الإحصائيات المقدمة في مجال المشاركة السياسية للمرأة في كل من الجزائر وتونس، في حين تستعرض الدراسة من خلال منهج دراسة الحالة أهم النتائج الدقيقة المتوصل إليها في هذه الدراسة عن التجربة الجزائرية والتونسية في المشاركة السياسية للمرأة في المنطقة العربية وهذا ما جعلنا نعتمد التقسيم الآتي:

المبحث الأول

الأطر القانونية للمشاركة السياسية للمرأة العربية

لقد تم التركيز على دولتين عربيتين في هذه الدراسة كنماذج دراسة الحالة للمشاركة السياسية للمرأة العربية دون غيرها لعدة اعتبارات، **أولا**: كون أن الدولتين تشهدان تطورا ملموسا في تمكين المرأة سياسيا؛ **ثانيا**: رغبتنا في تحليل تطور المشاركة السياسية في دول عربية شهدت ما يسمى بالربيع العربي والحراك من خلال تجربة الجزائر وتونس للتعرف عن ماذا يمكن للأنظمة الجديدة بعد الثورة أن تقدمه في تمكين المرأة سياسيا، اذ تتفرد التجربة الديمقراطية التونسية عن بقية التجارب العربية، من زاوية أخرى حتى يتسنى لنا تفسير وتحليل حدود المشاركة السياسية للمرأة في البلدين يتوجب علينا استعراض الأطر القانونية التي تنطلق منها المشاركة السياسية للمرأة العربية.

يتسم مفهوم المشاركة السياسية[1] بالمرونة، لذا فهو مفهوم يصعب تحديده بشكل دقيق بسبب تقيّد معظم تعريفاته بشكل حصري بالانخراط مع الهياكل السياسية الرسمية مثل الأحزاب والبرلمانات، من جهة بروز مفاهيم أكثر توسعا لا ترتبط بالهياكل السياسية الرسمية مباشرة على غرار مفهوم المشاركة السياسية الإلكترونية.

واقعيا لا يزال الوضع السياسي للمرأة العربية قضية حرجة لأن التنمية البشرية وتمكين المرأة، والمساواة بين الجنسين مفاهيم ظهرت مؤخراً وأدت إلى زيادة الوعي بضرورة إدماج النوع الاجتماعي في التنمية المستدامة، وعلى الصعيد الدولي، تم تضمين مفهوم تمكين المرأة في معاهدات حقوق الإنسان، حيث تم إدراج احترام حقوق الإنسان، والحريات الأساسية في ميثاق الأمم المتحدة (1945) الذي اعتمدته جميع الدول الأعضاء، وإعلان حقوق الإنسان (1948)، حيث ركزت جميع الاتفاقيات على القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بما في ذلك جدول أعمال بكين (1995)[2] كما يؤدي تطور مشاركة المرأة خلال هذه المؤتمرات الإجراءات، والتدخلات المبكرة التي تركز على مساواة المرأة في التنمية، خاصة فيما يتعلق بالتعليم والصحة والتوظيف التي تقدمت لاحقًا إلى إضفاء الطابع المؤسسي على آليات النهوض بالمرأة،

وبهذا الصدد انضمت معظم الدول العربية إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالمرأة، وأبرزها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومنهاج عمل بيجين والأهداف الإنمائية للألفية.

ومن المثير للاهتمام أن قضية تمكين المرأة العربية حسب دراسة رويداً Rowaida Al Maaitaha كانت أحد الموضوعات الرئيسية للإصلاح السياسي التي نوقشت خلال القمة العربية في تونس في 10 ماي 2004، حيث ناقش القادة العرب للمرة الأولى قضية النهوض بالمرأة العربية كعنصر أساسي في التطور السياسي والاقتصادي للعالم العربي(3).

كما أنشأت جامعة الدول العربية لجنة للمرأة في الأمانة العامة للجامعة في مطلع السبعينيات من القرن العشرين، واعتمدت الاستراتيجية العربية للنهوض بالمرأة حتى عام 2000 وأعقب ذلك موافقة التعاون العربي، حيث تم إقرار أولويات النهوض بالمرأة العربية من قبل الاجتماع الوزاري العربي الرفيع المستوى في الأردن عام 1996. وركز على ثلاثة مجالات رئيسية: هي المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وأيدت دول عربية أخرى سياسات ملموسة لتشجيع مشاركة المرأة في الحياة العامة من خلال قوانين العمل الجديدة التي تسمح بإجازات الأمومة للمرأة واستحقاقات رعاية الطفل، وإدخال حق الاقتراع للمرأة، بالإضافة إلى ذلك أنشأت معظم الدول العربية أشكالاً مختلفة من الوزارات والمؤسسات الوطنية للمرأة بهدف تحقيق المساواة بين الجنسين(4).

أما على المستوى الدولي واستجابة للتحدي، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2013 برنامجاً لدعم المشاركة الفعالة والمنتظمة للمرأة في المجالس المنتخبة، بينما على المستوى الإقليمي تم إطلاق شبكة عضوات البرلمان الإقليمية "شبكة البرلمانيات العربيات من أجل المساواة" في عام 2014 وتم تفعيلها في عام 2015، وتعتبر هذه الشبكة مبادرة رائدة حيث تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين عبر مختلف المجالات المواضيعية المثيرة للقلق كما ضمت الشبكة ممثلين من 22 دولة في المنطقة العربية سنة 2015 وكان عمل الشبكة يركز على تخطيط وتحليل واقتراح تعديل القوانين أو التشريعات المختلفة المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة لتعزيز تمثيل المرأة في مختلف الهيئات المنتخبة(5).

المبحث الثاني

إفرازات البيئة السياسية العربية قبل وبعد ثورات الربيع العربي

أدت المشاركة الضخمة للنساء في الربيع العربي إلى وضع جديد خاصة في تونس، وبالتالي إلى رؤية أكثر موضوعية، فالمرأة العربية تعاني من تدهور الوضع السياسي والاقتصادي القائم على الديكتاتورية والتهميش والفقر والبطالة، وهو ما يفسر مشاركة المرأة في هذه الثورة بشكل نشط وموسع للوصول إلى تحقيق أهداف واضحة: مثل الحرية والتنمية والمواطنة المتساوية، والحصول على دور أكبر في المجتمع وكذلك في السياسة، وبالتالي تحدّت المرأة العربية الصور النمطية والصور الغربية عن المرأة المسلمة المظلومة غير المؤهلة(6).

مع ذلك حالة المرأة ليست متطابقة في جميع البلدان العربية بسبب متغيرات البيئة السياسية العربية، حيث يختلف مستوى التحرر نسبيًا وفقًا للقوانين القائمة، وطبيعة النظام السياسي والثقافي، ففي بعض البلدان مثل تونس ولبنان وسوريا والعراق قبل الغزو الأمريكي، حصلت النساء على مكاسب كبيرة في كل من المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وفي الأنظمة المحافظة، مثل المملكة العربية السعودية، من السابق لأوانه الحديث عن حقوق المرأة بشكل عام، حيث هناك فجوة حقيقية عندما يتعلق الأمر بالمقارنة مع الرجال في العالم العربي، أو مع النساء في البلدان المتقدمة.

وأمام ضعف الرؤية وتمثيل المرأة العربية في معظم الدول العربية، يؤكد مهدي صالح حمودي السومري Mahdi Salih Hammoodi أن دور المرأة في المجتمع محدود بالممارسات الاجتماعية، حيث هناك تحديات، وعوائق حقيقية تواجهها المرأة العربية في سعيها لأن تصبح من أصحاب المصلحة الفعالين والأقوياء داخل عائلاتهم ومجتمعاتهم، ومع ذلك تم توسيع حقوق المرأة قانونيا واكتسبت حضورها العام، وقد دعم نجاح الأحزاب الإسلامية في الانتخابات التي جرت في تونس ومصر تزايد مشاركة النساء[7].

يعد نظام الحصص "الكوتا"[8] أحد آليات تغيير قواعد اللعبة السياسية، حيث أن بعض الدول العربية يطبق هذا النظام لرفع معدل مشاركة المرأة في المؤسسة التشريعية، ولا شك أن الكوتا على مستوى الأحزاب ترفع من مشاركة المرأة في البلديات وفي البرلمان، وعليه يجب أن تسعى النساء من أجل فرض كوتا نسائية داخل الأحزاب تماماً كما حدث في ألمانيا وبعض الدول الإسكندنافية، والكوتا كما يعرف الجميع مرحلية، ومؤقتة لتعويض المجتمع لا لتعويض عدم قدرة المرأة على الوصول إلى المجالس النيابية[9].

إذن لا يزال الفضاء السياسي هو الأكثر تحديًا للنساء في المنطقة العربية، فقد تحسنت المشاركة السياسية للمرأة في السنوات الست عشرة الماضية، وارتفعت نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية بشكل ملحوظ من 3.8٪ في عام 2000 إلى 18.7٪ في عام 2015، ومع ذلك تمثل أقل من المتوسط العالمي البالغ 22.5٪ في عام 2015، وتبقى النسب محدودة مقارنة بالمرأة الغربية (أنظر الشكل 1 و 2).

الشكل رقم 1خريطة توضح نسبة المشاركة البرلمانية للمرأة في المنطقة العربية بين سنة 2000 و2015

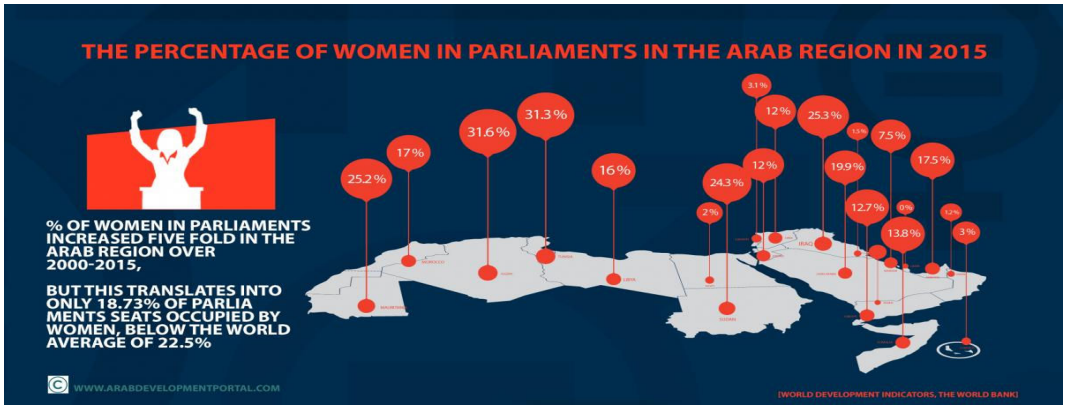

المصدر: البوابة العربية للتنمية (ADP) https://www.arabdevelopmentportal.com/node/252676

الشكل رقم 2 يوضح مقارنة نسبة مشاركة المرأة العربية في الانتخابات بينها وبين الرجل قبل الثورة وبعد الثورة في الدول التي شهدت ما يسمى بثورات الربيع العربي على غرار تونس

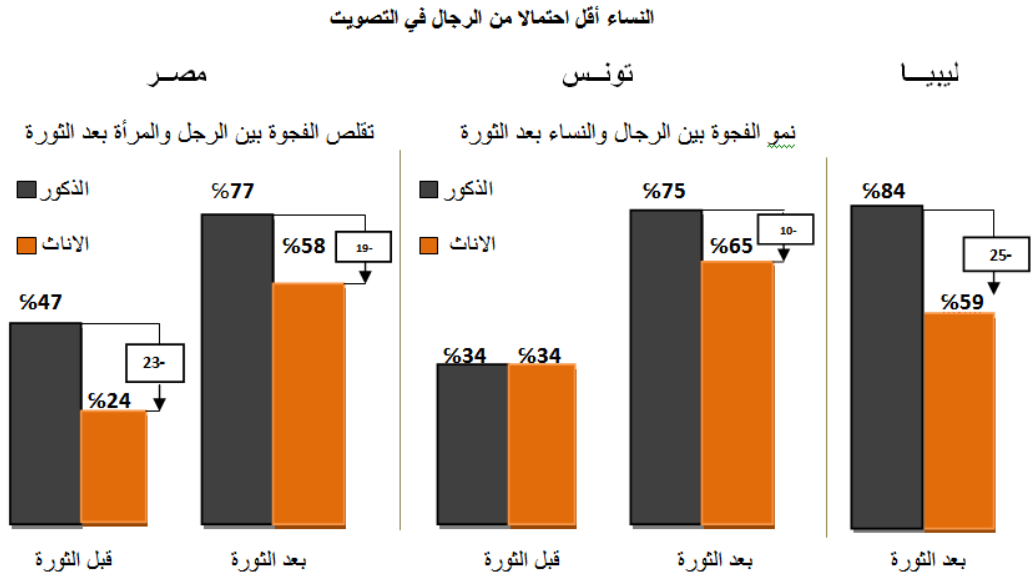

المصدر: موقع مشروع الحكم الانتقالي –ترجمة الباحثتين
https://www.mei.edu/publications/gender-gap-political-participation-north-africa

وفق الشكل نلاحظ ارتفاع نسبة المشاركة في الانتخابات للمرأة في تونس مقارنة بفترة ما قبل الثورة، أيضا نلاحظ تناقص الفجوة بين المرأة والرجل في حين تستقر حالة ليبيا على ما قبل الثورة كما هو الحال في سوريا.

إذن عند تحليل مستوى تمثيل المرأة العربية بشكل عام وفي الجزائر وتونس بشكل خاص انطلاقا من خريطة "المرأة في السياسة"2021 [10] التي أنشأها الاتحاد البرلماني الدولي (UNU) [11] وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، يمكن أن نحدد نسبة النساء البرلمانيات في الدول العربية وفق الجدول التالي:

جدول رقم1 يمثل نسبة المشاركة البرلمانية للمرأة في الجزائر وتونس (2021) مقارنة بالدول العربية الأخرى من بين 190 دولة

الرتبة العالمية	الدولة	المجلس الأدنى أو الوحيد		المجلس الأعلى أو مجلس الشيوخ	
		النسبة المئوية النساء	عدد المقاعد	النسبة المئوية النساء	عدد المقاعد
3	الإمارات العربية المتحدة	% 50	40/20	/	/
66	مصر	% 27.4	591/162	% 13.3	300/40
76	العراق	% 26.4	329/87	/	/
77	تونس	% 26.3	217/57	/	/
78	الصومال	% 24.4	275/67	% 24.1	54/13
79	جيبوتي	% 26.2	65/17	/	
82	الجزائر	% 26.0	442/120	% 5.7	141/8
114	المغرب	% 20.5	395/81	% 11.7	120/14
115	موريتانيا	% 26.2	153/31	/	/
119	المملكة العربية السعودية	% 19.9	151/30	/	/
133	جزر القمر	% 16.7	24/4	/	/
137	ليبيا	%16	188/30	/	/
143	البحرين	% 15	40/6	% 22.5	40/9
157	الأردن	% 11.5	130/15	% 12.3	65/8
160	سوريا	%11.2	250/28	/	/
167	قطر	% 9.8	41/8	/	/
182	لبنان	% 4.7	128/6	/	/
185	عمان	% 2.3	86/2	% 17.4	86/15
186	الكويت	% 1.5	63/4	/	/
187	اليمن	% 0.3	301/1	% 2.7	111/3

المصدر: اعداد الباحثتين وفق خريطة "المرأة في السياسة: 2021" التي أنشأها الاتحاد البرلماني الدولي) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2021/03/women-in-politics-map-2021

الجدول رقم 2 يمثل نسبة تمثيل المرأة في تونس والجزائر في المناصب الوزارية مقارنة بالدول العربية الأخرى من بين 193 دولة عبر العالم 2021

(ملاحظة: صُنِّفت البلدان وفقاً لنسبة النساء اللائي يشغلن مناصب وزارية وتشمل التعيينات حتى 1 كانون الثاني/ يناير 2021).

الرتبة العالمية	البلد	النسبة المئوية للنساء	عدد النساء	مجموع الوزراء
53	لبنان	% 31.16	6	19
65	تونس	%29.2	7	24
72	الإمارات العربية المتحدة	% 27.3	9	33
78	مصر	% 24.2	8	33
90	موريتانيا	% 21.7	5	23
100	السودان	% 20	4	20
104	الصومال	% 18.5	5	27
119	المغرب	% 15.8	3	19
127	الجزائر	% 14.7	5	34
135	جيبوتي	% 13.0	3	23
139	عمان	% 12.0	3	25
150	سوريا	% 10.3	3	29
152	جزر القمر	%10	1	10
159	الأردن	% 9.4	3	32
161	العراق	% 9.1	2	22
165	قطر	% 7.1	1	14
168	الكويت	% 6.7	1	14
172	ليبيا	% 5.6	1	18
175	البحرين	% 4.5	1	22
188	المملكة العربية السعودية	00	00	23
193	اليمن	% 0	1	24

المصدر: انجاز الباحثتين وفق خريطة "المرأة في السياسة 2021" التي أنشأها الاتحاد البرلماني الدولي (UNU) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2021/03/women-in-politics-map-2021

ملاحظة شمل المجموع الوزراء ونواب رؤساء الحكومات، كما يشمل أيضا من يشغلون حقائب وزارية، ولا يشمل رؤساء الوكالات الحكومية أو العامة.

الجدول رقم 3 مقارنة تطور تمثيل النساء في مجلس النواب الفردي والدولي في كل من تونس والجزائر مقارنة مع مجموعة من الدول العربية من 1995 إلى 2020

الدولة	النسبة المئوية للنساء في عام 1995	النسبة المئوية للنساء في 2020	نسبة التغيير المئوية
المغرب	%0.6	%20.5	%19.9
الجزائر	%6.7	%25.8	%19.1
تونس	%6.7	%24.9	%18.2
العراق	%10.8	%24.4	%15.6
الاردن	%1.3	%15.4	%14.1
الكويت	%00	%6.3	%6.3
سوريا	%9.6	%12.4	%2.8
لبنان	%2.3	%4.7	%2.4
اليمن	%0.7	%0.3	% 0.4-

المصدر: إعداد الباحثتين وفق احصائيات الاتحاد البرلماني الدولي ص ص20-23.

www.ipu.org/file/8993/download

المبحث الثالث

واقع المشاركة السياسية في الجزائر وتونس بين الانجاز وعوائق التمكين

المطلب الأول

الجزائر

لقد كانت المشاركة الفعالة للمرأة الجزائرية في الثورة الجزائرية واحدة من العناصر التي جعلت العديد من الأصوات النسائية بعد استعادة الاستقلال ترتفع عاليا وتدعو إلى ضرورة تمكين المرأة من الوصول إلى مصدر القرار، ووصلت نسبة تمثيل المرأة إلى 5 بالمائة في أول مجلس انتقالي ضم 194 نائبا من بينهن 10 نساء عام 1962، أي مع فجر الاستقلال لكن تلك النسبة سرعان ما تراجعت في المجلس الوطني عام 1963 لتكون في حدود 1.47 بالمائة، بالرغم من أن المشرع الجزائري وضع في دستور 1963 –في إطار ما عرف بقانون خميستي الذي كان أول وزير لخارجية الجزائر– مادة تؤكد على ضرورة إشراك المرأة في الحياة العامة وإعطائها فرصة التعليم، إلا أنها لم تتجاوز هذه النسبة في عام 2002 حدود 10 في المائة، وقد قفزت إلى 31.6 بالمائة في انتخابات 2012، إذ أن من بين 462 نائبا في المجلس الشعبي كان هناك 145 امرأة[12].

وكان دستور فبراير 1989 الذي أقر التعددية السياسية والإعلامية في عهد الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد قد فتح المجال للمرأة لتسهم في الحياة السياسية، إذ بفضل هذا الدستور تشكلت عشرات الجمعيات والتنظيمات النسائية، وأصبحت المرأة تتزعم لأول مرة حزبا سياسيا اعترف به القانون الجديد للأحزاب، وهو حزب العمال الذي تترأسه السيدة لويزة حنون، واستطاعت هذه المرأة خوض أكثر من استحقاق رئاسي من بينها تلك الإجراءات الجريئة المتعلقة بمشاركة المرأة في الحياة السياسية، ثم مكّن الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة ولأول مرة في بداية عهدته 1999 إلى 2004 خمس نساء من مناصب وزارية مهمة[13].

في المادة 31 مكرر من التعديل الدستوري لعام 2008 حول الأحزاب تم تخصيص نظام حصة في الانتخابات النيابية والمحلية للمرأة، وصدر في أعقاب ذلك القانون العضوي رقم 03/12 الشهير الذي يحدّد كيفيات توسيع نسبة تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، وأفرزت الإصلاحات السياسية لعام 2012 التي جاءت بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إنشاء إطار قانوني يمنح المرأة تمثيلاً بنسبة 30 في المائة في المجالس المنتخبة، وبذلك احتلت المرأة الجزائرية في عام 2012 نسبة 31 في المائة من المقاعد البرلمانية، لتحتل الجزائر المرتبة 26 عالمياً والأولى في العالم العربي، وعلى الرغم من أن الإصلاحات التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ساعدت في تحديد حصة 30 في المائة للنساء في المجالس المنتخبة، إلا أن المعدل لم يتجاوز 18 في المائة على المستوى المحلي، وتلقت حوالي 300 امرأة منتخبة في خمس مقاطعات رائدة تدريباً من خبراء دوليين في عام 2015؛ يتم توسيع المشروع إلى خمس محافظات إضافية، وبعد إطلاق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2013 برنامجاً لدعم المشاركة الفعالة والمنتظمة للمرأة في المجالس المنتخبة، أدت المبادرة إلى إطلاق منتدى البرلمانيات الجزائريات رسميا في يونيو/ جوان 2015 [14].

وبذلك عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 2015 مع وزارة الداخلية والحكم المحلي لتعزيز قدرات ومعرفة النساء المنتخبات على الديمقراطية التشاركية، والعمل مع المجتمع المدني وإدارة الخدمة العامة، حيث الهدف هو زيادة مشاركتهم في المؤسسات السياسية والحكومية وبالتالي اندماجهم النشط في عملية صنع القرار، ولا يستهدف المشروع النساء المنتخبات محليًا فحسب، بل يستهدف أيضًا البرلمانيات المنتخبات حديثًا، وتعهدت الأمم المتحدة بتوفير المساعدة المالية والتقنية اللازمة لتسهيل إطلاق هذه المبادرة بسلاسة وجودة، حيث ركزت الاجتماعات التشاورية على تعريض البرلمانيات الجزائريات للتجارب المختلفة لتأسيس التجمعات الوطنية إقليميا ودوليا، بالإضافة إلى ذلك، تم تسليط الضوء على أفضل الممارسات، والدروس المستفادة من هذه التجارب لجذب تركيز النواب الجزائريين على أهمية البناء على النجاحات والتغلب على العقبات، والعوائق[15].

في الانتخابات البرلمانية 2017 نجد من مجموع 462 نائبا تحصلت النساء على 120 مقعدا في البرلمان الجديد، وتراجعت نسبة النساء من مجموع 146 برلمانية خلال البرلمان المنقضي إلى النسبة المذكورة بفارق 26 برلمانية من مجموع 462 نائبا وهو ما يعادل نسبة تمثيلية تعادل ما يقارب 26٪، وذلك مقارنة بـ 146 امرأة في البرلمان السابق، الناتج عن انتخابات 2012، والتي قاربت 32٪ وبرغم هذا التراجع يبقى تمثيل النساء في البرلمان الجديد مرتفعاً مقارنة

بالبرلمانات السابقة، حيث لم يكن عدد البرلمانيات في برلمان 2007 يتجاوز 7%، أي ما يعادل 30 برلمانية من مجموع 389 نائبا حينها، ويرجع تمثيل عدد النساء في البرلمان إلى القوانين التي أقرتها الحكومة في عام 2011، والتي تفرض نظام "الكوتا" على الأحزاب لتمثيل النساء في المجالس المنتخبة تتراوح بين 30 و50 في المئة، فقد حدّد القانون تمثيل المرأة في كل قائمة انتخابية بنسبة 33%، ويمكن القول إنها نسبة من النسب الأهم في العالم العربي، وحتى مقارنة بدول غربية[16].

يمكن تلخيص مسار المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في الجدول التالي:

الجدول رقم 4 يوضح تطور نسبة مشاركة المرأة الجزائرية في المجلس الشعبي الوطني من 1997 حتى 2022

تطور نسبة مشاركة المرأة الجزائرية في المجلس الشعبي الوطني (1997 – 2022)			
العهدة الانتخابية	العدد الإجمالي	عدد مقاعد النساء	النسبة المؤوية
2002 – 1997	380	11	% 2.8
2007 – 2002	389	27	% 6.9
2012 – 2007	389	30	% 7.7
2017 – 2012	462	136	% 31.6
2022 – 2017	462	119	% 26

المصدر: احصائيات المجلس الشعبي الوطني .ص87.

https://2u.pw/V9Pzy

أما في الانتخابات الأخيرة قامت الحكومة الجزائرية بتغيير قانون الانتخابات وكان من أبرز النقاط التي شملها التغيير التخلي عن قانون الكوتا أو الحصة، الذي يفرض أن يكون ثلث أعضاء البرلمان من العنصر النسوي، واستبداله بقانون جديد هو قانون المناصفة في قوائم الترشح، بمعنى أن يكون نصف المترشحين في القوائم المتنافسة سواء كانت حزبية أو مستقلة من العنصر النسوي ساهم ذلك في تراجع عدد البرلمانيات من 120 نائبة إلى 34[17].

المطلب الثاني

تونس

منذ أن أصبحت تونس مستقلة ظلت مشاركة المرأة السياسية تحت سيطرة الدولة، إذ لا يزال التحدي المتمثل في زيادة المشاركة السياسية للمرأة حتى في المرحلة الديمقراطية من الحياة السياسية للبلد قائماً، حيث أعطى انهيار النظام الاستبدادي في تونس عام 2011 للمرأة فرصًا جديدة للمشاركة في الحياة السياسية، وفي أنشطة المجتمع المدني، والترشح للانتخابات (2011 و2014) أو لتصبح أعضاء في الأحزاب والجمعيات السياسية، ومع ذلك على الرغم من هذه

التطورات ونقطة الانطلاق الايجابية، فإن مشاركة المرأة لا تزال غير مرضية، في حين تمتعت المرأة التونسية بحقوق فردية ممتدة خاصة بالمقارنة مع المرأة العربية بشكل عام وفق القانونان الانتخابيان الجديدان لعامي 2011 و2014 اللّذان يقرّان المساواة وحقوق المرأة، ومع ذلك، فإن تنفيذ هذه الحقوق لا يزال على المحك[18].

ففي أكتوبر 2011 انتخب التونسيون الجمعية التأسيسية الوطنية (NCA)، التي صاغت دستورًا جديدًا، تم تبنيه في يناير/ جانفي 2014، وكان قانون إنشاء ISIE (اختصار فرنسي للمفوضية العليا والمستقلة للانتخابات) في عام 2012 قد ضمن التعامل على قدم المساواة مع الناخبين والمرشحين والجهات الفاعلة الأخرى خلال العملية الانتخابية (المادة4/3)؛ كما يدعو ISIE إلى تعزيز وتعليم وتشجيع المشاركة، كما تحدد (المادة12/3)[19]،أيضا الحقوق السياسية الكاملة للمرأة.

وخلال الفترة الانتقالية الأولى (يناير 2011 – ديسمبر 2014) كانت المرأة ممثلة بنسبة منخفضة، تتراوح بين حوالي 7 إلى 10٪ وهي النسبة نفسها تقريبًا كما كانت قبل الثورة، وعيّنت الحكومة المزيد من النساء في المناصب الوزارية بعد فترة الانتخابات الثانية، مما رفع مستويات تمثيل المرأة إلى 19.5٪ وقد تم تعيين ثلاث وزيرات (الثقافة والسياحة والمرأة) ، وخمسة وزراء دولة (وزيرة دولة تحت إشراف الوزير)، وبالتالي كانت الانتخابات الرئاسية التي أجريت في ديسمبر 2014 فرصة جيدة للنساء للترشح لأول مرة، طالما لم تكن هناك عقبات دستورية واضحة، إذ ترشحت خمس نساء للرئاسة، وارتفعت القوائم الانتخابية من 6٪ في عام 2011 إلى 12.5٪ في عام 2014[20].

تعد الدورة الانتخابية في 2014 أول دورة انتخابية تعقد بعد الثورة وسمي المجلس باسم مجلس نواب الشعب، وأصبح غرفة واحدة بدلا من غرفتين في المجلس القائم قبل الثورة، وكان عدد النساء المشاركات في الانتخابات البرلمانية 76 امرأة بنسبة 35% من أعضاء المجلس وهذه أعلى نسبة تم الوصول إليها في تاريخ تونس وكذلك في المنطقة العربية بأكملها، حيث تولّت سيدة نائب ثان لرئيس المجلس، وسيدتان رؤساء اللجان الداخلية في المجلس، وقد فرض دستور 2014 مبدأ التناصف في المادة 34 التي تنص على أن "تعمل الدولة على ضمان تمثيلية المرأة في المجالس المنتخبة" ثم اتبع ذلك بالتزام أكثر وضوحا في المادة 46 منه التي جاء فيها "تسعى الدولة إلى تحقيق التناصف بين المرأة والرجل في المجالس المنتخبة"[21].

بينما في الاستحقاقات الأخيرة التي واكبت انتخاب الرئيس الجديد لتونس 2019 قيس السعيد "ترشحت امرأتان فقط ضمن 26 مترشحًا في الدور الأول، فيما كان عدد النساء المترشحات في رئاسة القائمات محدودًا ما أدى لتراجع تمثيلية النساء في البرلمان إلى نسبة 23 في المائة مقابل 36 في المائة في البرلمان السابق، ورغم كون المرأة عنصرًا فاعلًا في الحياة السياسية، لكن يبدو أنّ أغلب الأحزاب تقبل على مضض بمبدأ التناصف العمودي في القائمات التشريعية بما أنّه سبب مسقط للقائمة في الوقت الذي لا يفرض القانون الانتخابي التناصف الأفقي، وهو ما قلّص نسبة تمثيلية النساء في البرلمان في الانتخابات التشريعية الأخيرة "[22].

وبشكل عام شهدت نسبة المرأة التونسية في السجل الانتخابي تطورًا مستمرًا من موعد انتخابي إلى آخر، إذ تطور من نسبة 46 في المائة سنة 2011 إلى 47 في المائة في انتخابات 2014 ثم نسبة 47.71 في المائة في الانتخابات البلدية 2018، وتمثّل المرأة اليوم حوالي نصف السجل الانتخابي في تونس، في المقابل وفي الانتخابات التشريعية 2019، بلغت نسبة الإقبال 41.7 في المائة بتسجيل نسبة تصويت في حدود 36 في المائة فقط للنساء مقابل نسبة 64 في المائة للرجال[23] .

المبحث الرابع

مستقبل المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر وتونس– الحلول والاستراتيجيات

إذا قلنا أن وضع المرأة في تونس والجزائر آخذ في التحسن بشكل عام، هذا لا يعني أنه ليس هناك العديد من الفجوات والتحديات التي تواجهها خاصة في الدول التي شهدت ما يسمى بالربيع العربي، وهنا تطرح نقطة مهمة تدور حول مستقبل المرأة وبالتحديد مشاركتها وأدوارها السياسية المستقبلية، وبالتالي فإننا في هذا المحور سنعالج أبرز الاستراتيجيات والحلول المستقبلية التي يمكن أن تفرزها رهانات التمكين السياسي للمرأة العربية بشكل عام والمرأة في الجزائر وتونس بشكل خاص مستقبلا.

بطبيعة الحال ليس هناك شك في أن التوسع في حقوق المرأة في الدول العربية لا يمكن اعتباره أمرا مفروغا منه، لأن المعايير الجنسانية صارمة للغاية وتتغير ببطء شديد في بعض المناطق، حيث أنه لابد من توفر بيئة مستقبلية تحمي مكاسب المرأة العربية الحالية، ثم تعميق الثقة في مشاركة المرأة مستقبلا.

على مستوى الأفراد يرى مهدي صالح محمود أن هناك حاجة إلى إحداث ثورة في عقلية الرجال والنساء الذين يترددون في تبني التغيير خوفًا من المساس بالعادات الراسخة، وعلى المستوى العام يجب أن تكون هناك المزيد من المبادرات في حوار المساواة بين الجنسين مع الأحزاب السياسية، والمنظمات غير الحكومية والشخصيات البارزة للتوصل إلى عقد اجتماعي جديد يوفر الأساس لمجتمع جديد يحترم حقوق المرأة، والقيم الإيجابية للثقافة العربية، وبالتالي مثل هذا التعايش مهم في الفترة الانتقالية التي صاحبت الدول التي عرفت ثورات على غرار تونس لأن الحكم الديمقراطي يتحقق عندما يكون النساء والرجال قادرين على التأثير على الأجندة السياسية على قدم المساواة[24].

ومع ذلك، هناك إمكانية للإصلاح في سياقات عربية صعبة – سواء أثناء النزاع أو ما بعد الصراع أو عندما تكون مستقرة– حيث يجب أن تبنى السياسات المستقبلية للمرأة على النشاط العربي، والمنح الدراسية لإصلاح قوانين الأسرة باستخدام إطار حقوق الإنسان، والمواءمة مع الأهداف العالمية (مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة) لبناء أساس للمساواة الكاملة، وتبقى هذه القضايا متداخلة، مما يعني التقدم أو التراجع –في أي من هذه المجالات لها تأثير على العديد من الجوانب الأخرى لحياة المرأة، وبذلك فالرسالة الأساسية هي ما لم نعالج عدم المساواة في كل مكان، فإننا لن نحقق المساواة في أي مكان [25].

لقد كان مشروع استراتيجية النهوض بالمرأة العربية الذي طرحته منظمة المرأة العربية –منظمة غير حكومية تعمل في إطار جامعة الدول العربية– نقلة مميزة ضمن إطار ثقافة الاستبصار، وأبرز ما جاء فيها ما يلي:

- تقر بدور المرأة العربية باعتبارها شريكا أساسيا في التنمية وعائداتها، فهي تمثل نصف الطاقة البشرية للمجتمع والتي لم يتم استثمارها بعد بشكل تام والاستفادة من مساهمتها.
- تعتبر مهام النهوض بالمرأة العربية جزءا لا يتجزأ من السعي نحو التكامل والتضامن العربي لمواجهة التحديات الصعبة التي يوجهها الوطن العربي .
- النهوض بأوضاع المرأة العربية لا يمكن أن يتحقق بمجرد وضع استراتيجيات بل يجب أن يقترن بتوفير الإرادة السياسية التي تنشد التغيير وتوفر الإمكانات المادية والبشرية والأطر القانونية الكفيلة لتحقيقه وتذليل الصعوبات والمعوقات التي تواجهه.
- تؤكد الاستراتيجية أن النهوض بالمرأة العربية يتطلب تمكين منظمة المرأة العربية كآلية إقليمية وتحت مظلة جامعة الدول العربية من تحقيق أهدافها الرامية إلى تعزيز تضامن المرأة العربية باعتباره ركنا أساسيا للتضامن العربي وإدماج قضايا المرأة ضمن أولويات خطط وسياسات التنمية الشاملة، وتنسيق المواقف العربية المشتركة في الشأن العام العربي والدولي ودعم التعاون المشترك وتبادل الخبرات في مجال النهوض بالمرأة[26].

في حين أُطلقت في أكتوبر/تشرين الأول 2019، في تونس الشبكة العربية للمرأة في الانتخابات في إطار مبادرة مشتركة بين المنظمة العربية للإدارات الانتخابية والمشروع الإقليمي للمساعدة الانتخابية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات حيث تهدف هذه الشبكة التي تضم الإدارات الانتخابية ومنظمات المجتمع المدني إلى النهوض بمشاركتها الانتخابية والسياسية في تونس والمنطقة العربية مستقبلا حتى تكون فاعلة.

الخاتمة:

إن المشاركة السياسية للمرأة العربية من خلال دراسة التجربة الجزائرية والتونسية تشهد تطورا ملموسا، لكن تبقى نسبة ضعيفة على الصعيد العالمي، وهو ما تعضده الإحصائيات التي تم عرضها في الدراسة، ويرجع هذا الافتقار لقوة المشاركة السياسية إلى الحواجز الثقافية، ونقص الوصول إلى الموارد الاقتصادية والمالية، وغياب نماذج الأدوار النشطة الناجحة في السياسات العربية، وبالتالي، فإن تفعيل المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر وتونس تلزمه مشاركة مجتمعية شاملة لا جزئية، وقد توصّلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. تعد المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر وتونس من معايير تقييم جودة الديمقراطية.
2. هناك جهود تبذل من قبل الجزائر وتونس لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة وهذا يعود إلى مسيرة المرأة في مطالبتها بحقوقها خاصة ما يتعلق بتفعيل أدوارها السياسية.
3. إن النتيجة الأكثر أهمية للتحليل المتضائل لمفهوم المشاركة السياسية للمرأة في كل من الجزائر وتونس هي نتيجة تعيق بشكل كبير تقييم جودة الديمقراطية، وبالتالي كلما كانت المشاركة أوسع توسع مفهوم المشاركة السياسية،

حيث لا يجب أن يقتصر المفهوم على مشاركة المرأة في التصويت، بل يتعدى ذلك إلى مواقع صنع القرار وممارسة السلطة.

4. فرضت ثورات الربيع العربي التي شهدتها خاصة تونس إعادة النظر في محدودية مشاركة المرأة في السياسة، وذلك عبر خلق قنوات جديدة سواء كانت قانونية، أو سياسية لفتح المجال أمام المرأة، وضمان مشاركة أكبر.
5. إن المشاركة السياسية الكاملة والفعالة للمرأة في الجزائر وتونس مسألة تتعلق بحقوق الإنسان والنمو الشامل والتنمية المستدامة.
6. مهما لمسنا من إصلاحات، فإنها لا تزال بعيدة عن تطلعات المرأة في الجزائر وتونس والمرأة العربية بشكل عام مقارنة بنظيرتها الغربية في مجال مشاركتها السياسية، وهو ما تمت ملاحظته عبر الإحصائيات المقدمة، إذ تؤكد على تأخر المنطقة العربية في تعزيز حقوق المرأة السياسية، كما أنها تواجه تحديات واسعة تتعلق بنوعية الأنظمة العربية وضعف التنمية، واختراقات القوانين المتواصلة أضف إلى ذلك نقص الوعي السياسي.

الهوامش:

[1] – للاطلاع على تطور مفهوم المشاركة السياسية وقواعد المشاركة السياسية بالتفصيل أنظر كتاب بن رحو بن علال سهام، التمكين السياسي للمرأة الجزائرية: دراسة في الأطر النظرية والميدانية، المركز الديموقراطي العربي، الطبعة الأولى 2018. ودراسة جون فانديث Jan W. van Deth, "What is Political Participation?", oxford research encyclopedia, **University Press USA**, (2020),pp7-12.

[2] – للاطلاع على جدول أعمال بيكين، أنظر الرابط التالي:

https://2u.pw/rLz9o

[3] Rowaida Al Maaitaha, and others, -"Arab Women and Political Development", **Journal of International Women's Studies** Vol. 12,p9.

[4]- 4Emad Karim**,"** Leadership and political participation"**,UN Women Arab States**,(2016). **Ibid,p10.**

5- https://arabstates.unwomen.org/en/what-we-do/leadership-and-political-participation

[6]- Mahdi Salih Hammoodi Al Sammaraie Sharifah Syahirah SS,"Woman Political Representation and Participation In Arab Spring: Motivations, Aspirations and Concerns", **Journal of Administrative Science ,** Vol.10, Issue 2, (2013), p1.

[7]- Ibid ,5.

[8] – كلمة كوتا (quota) مصطلح لاتيني الأصل، يقصد به نصيب أو حصة"، استخدم هذا المصطلح بدرجة كبيرة للإشارة إلى تخصيص نسبة، أو عدد محدد من مقاعد الهيئات المنتخبة مثل: البرلمانات والمجالس البلدية للنساء، وذلك لضمان إيصال المرأة إلى مواقع التشريع وصناعة القرار، باعتبار الكوتا يمثل أحد الحلول المؤقتة، التي تلجأ إليها الدول والمجتمعات لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة، **وقد** ارتبط هذا المصطلح تاريخيًا بما يسمى بـ"التمييز الإيجابي"، والذي أطلق لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية على سياسة تعويض الجماعات المحرومة (الأقلية السوداء) في ستينيات القرن الماضي، أما الكوتا النسائية كمطلب حقوقي بدأ يستمد قوته ومشروعيته منذ انعقاد مؤتمر المرأة العالمي الرابع في بكين عام 1995م، والذي اقر وجوب اعتماد مبدأ الكوتا كتمييز إيجابي يساهم في تفعيل مشاركة المرأة في الحياة العامة، وصولاً إلى تحقيق نسبة لا تقل عن 30 في المئة في حدود السنة 2005. لمزيد من التفاصيل تصفح الرابط التالي:

http://www.lahaonline.com/articles/view/48028.htm

[9]– هدى الخطيب شلق،"أهمية دور المرأة في صنع القرار السياسي"، الشرق الأوسط،2017/4/27، تم زيارة الموقع بتاريخ 2022/7/13. https://lb.boell.org/ar/2017/04/27/hmy-dwr-lmr-fy-sn-lqrr-lsysy.

[10]– أنظر الخريطة على الرابط الآتي:
https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2021/03/women-in-politics-map-2021

[11]– وضح الاتحاد البرلماني الدولي في تقريره السنوي عن المرأة في البرلمان، أن المعدل العالمي للبرلمانيات ارتفع بمقدار 0.6 نقطة مئوية ليصل إلى 26.1 في المائة بنهاية عام 2021 ، وهو نفس وتيرة التقدم كما في عامي 2020 و 2019 وفي الوقت نفسه تم تعيين 18 امرأة فقط في منصب المتحدث، وهو أعلى منصب برلماني من بين 73 تم انتخابهن من جميع أنحاء العالم، وفي هذا الصدد قالت ليسيا فاسيلينكو رئيسة مكتب البرلمانيات في الاتحاد البرلماني الدولي: "لكن التقدم لا يزال بطيئًا للغاية مع تمثيل نصف سكان العالم تمثيلاً ناقصًا" "هناك حاجة ملحة لمعالجة هذا لتعزيز الديمقراطية في كل مكان، "ففي المجموع أجرت 48 دولة انتخابات برلمانية في عام 2021 حيث فازت المرشحات بنسبة 28.6 في المائة من المقاعد الجديدة – وهو تحسن تراكمي قدره 2.1 نقطة مئوية مقارنة بالانتخابات السابقة، وقد حققت خمسة بلدان (كوبا والمكسيك ونيكاراغوا ورواندا والإمارات العربية المتحدة) التكافؤ بين الجنسين أو نسبة أكبر من النساء في البرلمان – بعد أن كانت ثلاثة في عام 2020 – وحققت العديد من البلدان الأخرى مثل كابو فيردي وبيرو تقدمًا كبيرًا أيضًا، كما كانت هناك انتكاسات دراماتيكية في الجزائر وأماكن أخرى.

[12]– محمد بوعزارة، "المرأة الجزائرية من النضال المسلح إلى الممارسة السياسية"، **جريدة الحوار**،2017/4/17، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2022/7/13 /https://www.elhiwardz.com/contributions/82160

[13]– المرجع نفسه.

[14]– Emad Karim,op-cit.

[15]– Ibid.

[16]– رفيقة معريش،"من مجموع 462 نائبا:عدد النساء في البرلمان الجديد يتراجع إلى 26 بالمائة"، **يومية الجزائر**،28 /2017/5، تم تصفح الموقع بتاريخ 2022/7/13. https://2u.pw/LHTYJ

[17]– ياسين بودهان، "برلمان الجزائر الجديد المرأة الخاسر الأكبر"، **المجلة**، 25 يونيو 2021، تم تصفح الموقع بتاريخ 2022/08/10. https://2u.pw/rkUAn

[18]- Nihel Ben Amar,"women's political participation in tunisia", **euspring**, p2. http://aei.pitt.edu/71018/1/euspring_policy_brief_on_womens_rights_in_tunisia.pdf

[19]–* قد تم اختيار مجلس المفوضين ISIE نفسه على أساس التكافؤ بين مرشحي اللجنة، بحيث تم إدراج 36 مرشحًا في القائمة المختصرة – اثنان من المرشحين ومرشحتان لكل فئة من الفئات المهنية التسع– (المادة 5 ، القانون 2012 – 23 ، 20 ديسمبر 2012) مقارنة بدستور 1959 و في المادة 21 يعترف الدستور التونسي "إن حقوق الإنتخاب والإقتراع والترشح مكفولة وفقا للقانون وتسعى الدولة لضمان تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة" وفي المادة 36 يفرض الدستور أيضًا سلسلة من الإلتزامات: "تلتزم الدولة بحماية الحقوق التي حققتها المرأة وتسعى إلى دعمها وتطويرها" وسعت الدولة لتحقيق التمثيل المتساوي للمرأة والرجل في المجالس المنتخبة (التكافؤ)، كما تتخذ الدولة الإجراءات اللازمة للقضاء على العنف ضد المرأة وفق (المادة 46)". لمزيد من الاطلاع أنظر:
http://aei.pitt.edu/71018/1/euspring_policy_brief_on_womens_rights_in_tunisia.pdf

[20]– Ibid,p8.

[21]– أشرف عوض علي،وآخرون، "دور المرأة في الحياة السياسية: دراسة مقارنة للمشاركة السياسية للمرأة العربية والغربية"،**المركز الديموقراطي العربي**، (2015/7/5). https://democraticac.de/?p=47417

[22]– مريم الناصري، "المشاركة السياسية للمرأة وقود انتخابي وتمثيل ضعيف، تونس" **ULTRA**، 31 2019/10.
https://2u.pw/i9BgY

[23]– المرجع نفسه.

[24]- Mahdi Salih Hammood, op-cit,p7.

[25]- Lina Abirafeh,"What's holding Arab women back from achieving equality?", **The Conversation**, March 8, 2017/ 9.54.
https://theconversation.com/whats-holding-arab-women-back-from-achieving-equality-74221, The site was visited on 13/7/2020.

[26]– استراتيجية النهوض بالمرأة العربية، موقع منظمة المرأة العربية.
http://arabwomenorg.org/WomenStrategy.aspx

المراجع:

أولا: باللغة العربية

المقالات:

1–الشيمي محمد نبيل، "الأحزاب السياسية بين الواقع والمأمول في العالم العربي"، **المركز الديموقراطي العربي**، (2016/2/14). https://democraticac.de/?p=27561

2–الخطيب شلق هدى ،"أهمية دور المرأة في صنع القرار السياسي"،**الشرق الأوسط**،2017/4/27.
https://lb.boell.org/ar/2017/04/27/hmy-dwr-lmr-fy-sn-lqrr-lsysy

3– عوض أشرف علي، وآخرون، "دور المرأة في الحياة السياسية: دراسة مقارنة للمشاركة السياسية للمرأة العربية والغربية"، **المركز الديموقراطي العربي**،(2015/7/5). https://democraticac.de/?p=47417

4– ياسين بودهان، "برلمان الجزائر الجديد المرأة الخاسر الأكبر"، **المجلة**، 25 يونيو 2021
https://2u.pw/rkUAn

الصحف:

1–الناصري مريم، "المشاركة السياسية للمرأة وقود انتخابي وتمثيل ضعيف، تونس" **ULTRA**، 31 2019/10.
https://2u.pw/i9BgY

2–بوعزارة محمد ،"المرأة الجزائرية من النضال المسلح إلى الممارسة السياسية"، **جريدة الحوار**،2017/4/17.
https://www.elhiwardz.com/contributions/82160/

3–معريش رفيقة،"من مجموع 462 نائبا:عدد النساء في البرلمان الجديد يتراجع إلى 26 بالمائة"،**يومية الجزائر**،28/2017/5. https://2u.pw/LHTYJ

المواقع الاكترونية:

1–استراتيجية النهوض بالمرأة العربية، **موقع منظمة المرأة العربية**.
http://arabwomenorg.org/WomenStrategy.aspx

ثانيا: باللغة الأجنبية

Scientific articles :

1-Al Maaitaha Rowaida, and others, "Arab Women and Political Development", **Journal of International Women's Studies** Vol. 12.
2-Ben Amar Nihel,"WOMEN'S POLITICAL PARTICIPATION IN TUNISIA", **EUSPRING**.
3-Hammoodi Mahdi Salih Al Sharifah Syahirah SS Sammaraie,"Woman Political Representation and Participation In Arab Spring: Motivations, Aspirations and Concerns",
Journal of Administrative Science , Vol.10, Issue 2, (2013).

Artcles :

1-Karim Emad**,"** Leadership and political participation",**UN Women Arab States**,(2016).
https://arabstates.unwomen.org/en/what-we-do/leadership-and-political-participation

websites :

1-Abirafeh Lina,"What's holding Arab women back from achieving equality?", **The Conversation**, March 8, 2017/ 9.54.
https://theconversation.com/whats-holding-arab-women-back-from-achieving-equality-74221